Syrian Private University
الجامعة السورية الخاصة
Faculty of Business Administration
كلية إدارة الأعمال

“Money and Banking”

Course V (10,11)

“البنك المركزي”

Lect. Hadi KHALIL

Email: hadi.khalil@hotmail.fr

مقدمة

- تعتبر البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبياً فباستثناء بنك انكلترا (Bank of England) الذي تم تأسيسه كبنك خاص في سنة ١٦٩٤ وتم تأميمه في سنة ١٩٤٦والنظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة ١٩١٣ وباشر أعماله في سنة ١٩١٤، فإن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمر.

- ولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ وهكذا تحولت معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

- <u>يعتبر البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد.</u>

مقدمة – خصائص

- لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية للدولة، مما تطلب إيجاد علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية وكيفية التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

- **خصائص البنك المركزي:**

■ هو مؤسسة حكومية تنشأ بقرار من السلطات التشريعية أو السياسية في الدولة.

■ يحتل قمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا علي جميع البنوك العاملة في الدولة، وبما له من قدرة على إصدار النقود القانونية وتداولها للوفاء بالالتزامات.

■ هو مؤسسة عامة تابعة للدولة، وبنفس الوقت له مجلس إدارة مستقل في إدارته وفي نظامه الأساسي وقراراته.

وظائف البنك المركزي

- تتمثل وظائف البنك المركزي بما يلي:

١- بنك الحكومة

٢- إصدار العملة الوطنية

٣- بنك البنوك

٤- ضبط عمل المؤسسات المالية

٥- الرقابة على الائتمان

1- بنك الحكومة: يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وكوكيل عن الحكومة، يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، كما يتولى إدارة الدين العام، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

وظائف البنك المركزي

- كما ويعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص. كذلك، يعتبر البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

2- البنك المركزي بنك الإصدار:

يتميز بها البنك المركزي عن البنوك التجارية كونه يتمتع بثقة الأفراد والكيانات الاقتصادية. تكسب هذه الوظيفة البنك المركزي القدرة على التحكم بالعرض النقدي والقدرة على الرقابة على البنوك الأخرى. **ولكن ماهي ضوابط عملية الاصدار النقدي التي يقوم بها البنك المركزي؟**

وظائف البنك المركزي

ضوابط عملية الاصدار النقدي:

أ- ضرورة تغطية كمية النقود المصدرة بكمية من الذهب (كما كان سائدا قديما).

ب- تغطية الاصدار النقدي بنسبة من الاحتياطيات الأجنبية.

ج- مراعاة حجم وكمية السلع الحقيقية الموجودة في التداول في الأسواق وذلك لاعتبارات تتعلق بالحد بالتضخم.

ولاتتوقف وظيفة البنك المركزي على تحديد كمية الاصدار من العملة الوطنية بل تتعداها إلى تحديد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية التي يجب أن يحتفظ بحد أدنى منها.

وظائف البنك المركزي

3- البنك المركزي بنك البنوك:

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذلك يطلق عليه بنك البنوك . وذلك لأسباب ثلاثة هي :

أ- يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية و يستخدم البنك المركزي هذه الأداة من أجل زيادة رقابته على الائتمان المصرفي.

أ- يعد الملجأ الأخير للإقراض (Lender of last resources) للبنوك التجارية في أوقات الطوارىء. فلو حدثت أي ظروف مفاجئة للسوق زادت البنوك التجارية من الطلب على النقود لأنها تصبح غير قادرة على تلبية الزيادة الحاصلة في السحب المفاجىء من الودائع لذلك تلجئ للبنك المركزي لتقترض منه ما يكفي لمواجهة هذا الطلب الاستثنائي.

وظائف البنك المركزي

ج- يقوم البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة بين البنوك التجارية (cleaning house) أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك المدين إلى حساب البنك الدائن، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

4- ضبط عمل المؤسسات المالية:

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف حماية الأموال العامة، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، تقديم الدعم للقطاعات التي لا تحظى باهتمام المؤسسات المالية، وحث هذه الأخيرة على الاقتراض من الحكومة من خلال شراء أذونات الخزينة والسندات الحكومية.

وظائف البنك المركزي

5- الرقابة على الائتمان :

وهذه هي أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث وذلك لكونها تتحكم في تأثير البنك في وضع السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف التجاري وذلك لكونه لديها القدرة على خلق الائتمان وبالتالي التأثير على عرض النقود ولا يمكن أن تترك المصارف التجارية تتوسع دائماً بالشكل الذي قد لا يكون متلائماً مع الظروف السائدة.

ويمارس البنك المركزي الرقابة على الائتمان من خلال الأساليب الكمية الآتية:

أ. سياسة سعر الخصم:

وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية أي أنه (السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نتيجة تقديم القروض لها) وفي حالة رفع هذا السعر يؤدي ذلك لانكماش تلك العمليات ومن ثم انخفاض عرض النقد والعكس في حالة الزيادة في عرض النقود.

وظائف البنك المركزي

ب. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

تلتزم المصارف التجارية بوضع نسبة من ودائعها كاحتياطيات نقدية في البنك المركزي وتغير هذه النسبة بشكل يسمح بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي حسب الوضع السائد إذ يعتمد المصرف المركزي إلى زيادة هذه النسبة في حالة الرواج وبالتالي يقل عرض النقود وعموما توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي النقدي وبين القدرة على خلق النقود من قبل المصارف التجارية.

ج. عمليات السوق المفتوحة:

وهي وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وتسمى أحيانا بعمليات السوق المفتوحة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالية وذلك للتأثير على الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية على كمية النقود المتاحة في المجتمع حسب الحالة الاقتصادية السائدة (بيع السندات للتخفيض من عرض النقود في حال التضخم و العكس شرائها في اوقات الكساد).

وظائف البنك المركزي

وهناك الأساليب النوعية للتحكم في حجم الائتمان وأهمها التأثير أو الإغراء الأدبي ويتوقف نجاح هذا التأثير علي عدة عوامل من أهمها:

- درجة أهمية البنك المركزي للبنوك التجارية وللجهاز المصرفي بصفة عامة
- مستوى التنسيق والتعاون القائم بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
- مدي مصداقية البنك المركزي في الوقوف مع البنوك التجارية إزاء المشكلات والصعوبات والمعوقات التي تتعرض لها في بعض الأحيان.
- تحديد سقوف الائتمان
- تحديد حصص إعادة خصم الأوراق التجارية.
- تحديد سقوف لسعر الفائدة و- التسهيلات الائتمانية المباشرة
- تحديد أغراض الائتمان

ميزانية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها، ولنفهم هذه الآلية يجب التعرف على ميزانية البنك المركزي التي تعكس مبدء القيد المحاسبي المزدوج والذي يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب الخصوم (الالتزامات) مضافاً إليها رأس المال (حقوق الملكية).

ويوضح الجدول التالي نموذجاً مبسطاً وافتراضياً لميزانية البنك المركزي الذي يبين مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه المصادر:

ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الخصوم
1-الموجودات الأجنبية 2-حقوق على الحكومة (سندات حكومية) 3-حقوق على البنوك التجاري (قروض مخصومة) 4-حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى 5-موجودات أخرى	1- عملة في التداول 2- الاحتياطيات النقدية: ودائع البنوك التجارية ودائع المؤسسات المالية الأخرى 2- الودائع الحكومية 3- المطلوبات الاجنبية 4- حسابات رأس المال 5- مطلوبات أخرى
المجموع	المجموع

ميزانية البنك المركزي

الاختلاف الرئيسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في المكونات الرئيسة لكل من الموجودات والمطلوبات، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية، بالإضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة المحلية بحكم كونه وكيلها المالي والمسؤول عن إدارة الدين العام.

أ- الخصوم:

وبما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار فإن جميع العملات المتداولة هي من الخصوم ويقصد بالاحتياطات إيداعات البنوك التجارية لدى البنك المركزي. وهي عبارة عن العملات المتداولة والاحتياطات الإجمالية وبما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار فإن جميع المعاملات المتداولة الورقية والمعدنية هي من ضمن الخصوم أما بالنسبة للاحتياطات فيقصد بها إيداعات البنوك التجارة لدى البنك المركزي و زيادة تلك الاحتياطات ↑ ← ↓قدرة البنوك التجارية على تحويل المزيد من الأموال لقطاع الشركات.

ميزانية البنك المركزي

ب- *الأصول*:

ويحصل البنك المركزي على فوائد من جانب تلك الأصول. تعتبر السندات الحكومية و القروض المخصوصة من أهم الأصول وتغير تلك الأصول يؤدي إلى تغيير الاحتياطات الإجمالية لدى البنوك التجارية ومن ثم تغير عرض النقود ويحصل كذلك البنك المركزي على فوائد من جانب تلك الأصول وهي عبارة عن السندات المصدرة من قبل الدولة بحيث مثلاً يستطيع البنك ↓ عرض النقود من خلال بيع السندات الحكومية والعكس في حالة زيادة العرض ، وتسمى الفوائد التي يحصل عليها البنك المركزي أو يتحملها مقابل القروض المخصومة بسعر الخصم.

أهداف السياسة النقدية الكلية للبنك المركزي

1- تحقيق مستوى عالي من التوظيف:

وذلك لكون وجود البطالة يعني إهدار للموارد البشرية وبالعادة يوجد مستوى مقبول من البطالة يسمى بالمستوى الطبيعي لا يؤثر في الناتج.

2- استقرار المستوى العام للأسعار:

وذلك بمحاربة التضخم وذلك لأنه يخلق نوعا من عدم الثقة في المستقبل الأمر الذي ينعكس على الادخار و الاستثمار.

3- النمو الاقتصادي:

تستطيع الدولة من خلال السياسة النقدية التأثير في الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات نمو الاقتصاد وليس فقط من خلال زيادة رأس المال فقط ولكن من خلال رفع المستوى التقني أيضا.

أهداف السياسة النقدية الكلية للبنك المركزي

4- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية:

وذلك لكونه من المعروف وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف للعملة لدولة ما وبين صادرات تلك الدولة فانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الين مثلاً يؤدي لزيادة الصادرات الأمريكية بسبب انخفاض سعرها و انخفاض واردات الولايات الأمريكية من اليابان لارتفاع سعرها. ومن المهم السيطرة على التغيرات في سعر العملة لتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد المحلي.

يلاحظ أنه قد يظهر هناك تعرض بين أهداف السياسة النقدية فبما بينها ولكن من المهم تحديد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وبالتالي اتخاذ السياسة الملائمة لها باستخدام الأساليب السابقة (أساليب الرقابة على الائتمان).

البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

- ✓ تعتبر الأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوك من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- ✓ وقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة، حيث تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث، كما زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم.
- ✓ ونورد فيما يلي بعض مظاهر الأزمات المالية:

أولا: (Adverse selection) اختيار البديل المعاكس:

تحدث هذه الظاهرة عندا يتم اختيار (البديل الاستثماري) اي المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية

فالبنك يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائداً مًجزياً وتنطوي على مخاطر عادية، كما يتلقون طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تنطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر.

ثانياً (Moral Hazard) الخطر الأخلاقي:

تحدث مشكلة الخطر الأخلاقي نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد، حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد. وتحدث هذه المشكلة بعد إبرام العقد، حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة.

مسببات الأزمات البنكية

يمكن إجمال أهم أسباب الأزمات البنكية بالتالي:

١- ارتفاع معدلات الفائدة

٢- زيادة عدم التيقن

٣- تدهور القيمة الصافية

٤- انهيار سوق الأسهم

٥- التدهور المفاجئ لسعر الصرف

إن ظهور بوادر الأزمة المالية في بعض البنوك يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك. ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعم جميع البنوك، وذلك بسبب عدم قدرة المودعين على الحصول المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة.

إجراءات تنظيم العمل البنكي

رأينا كيف يؤثر الخطر الاخلاقي ومشكلة اختيار البديل المعاكس إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. ومنه توجب معرفة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي التي تهدف إلى تأمين سلامة النظام المصرفي ورفع كفاءة أداءه. ومنها:

أولا: الشبكة الحكومية للسلامة

و فيها : ١ - تأمين الودائع

٢- الدعم المالي

ثانيا : ضوابط على الأصول و رأس المال

ثالثا: الترخيص أو إحتياطيات الفحص

رابعا: متطلبات الإفصاح

خامسا: الإجراءات الفورية للتصحيح

استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين إلى تنامي الدور الحكومي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة.

فبرزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة.

لذلك لابد من أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستهما المالية والنقدية. وبعبارة أخرى إن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية، كما إن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك المركزي من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي بما يخدم اهداف السياسة الاقتصادية للدولة.